بسم الله الرحمن الرحيم (إنما يُطلب الإصلاح عند أهله)

كتب قينانه الفامدي في جريدة الوطن (العدد ٩٥٠ والتاريخ ١٤٤٤/٢/٦) مستشيراً رئيس مجلس الشورى ووزير التربية والتعليم ونائبه في مواجهة ما يسمّيه (الإرهاب الاجتماعي)، ومعاناة الوزارة منه وتأثيره على مناهج الدراسة العامة)، وأشار قينانه إلى: (عجز الوزير عن تحديد وقت لبداية تعليم البنين ووقت لنهايته، وشكوى نائبه من تدخل الكثيرين في أمورهم) أي: أمور التعليم، وركز قينانه على: (مناهج تعليم البنين والحاجة إلى وضعها تحت المجهر وضمان مسيرة التطوير) وطالب قينانه الوزير ونائبه: (بالوقوف بشجاعة في وجه ما سمّاه الإرهاب الاجتماعي لإيقافه عند حدّه، فإما فهم وإلا فليقابل بالصمت حتى تنفتح مسام عقله) مما يمكن أن يسمّيه العلماء والتربويون: (إرهاباً صحفياً ناقص عقل ودين) ولم تتوفر لقينانه الشجاعة - ولا لنائب الوزير ونائبته نقدها - فلم يطلب بصراحة: (إرهاب علماء الشريعة بتدخلهم في مناهج التعليم الديني)، كما يظهر من مقالي هذا ومقالاته السابقة، ولعلّه تذكر الآن أنه أنهى هذه البلاد وهذه الدولة المباركة إنما ميّزها الله على جميع البلاد والدول منذ القرون المفضلة بتأسيسها من أول يوم على العلم الشرعي والعمل والدعوة إليه أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر في الداخل والخارج، (وأن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في منتقصهم معلوم).

وليت قينانه ومن يظنّه بعيداً عن الحق والعدل - يعلم أن الدولة المباركة استجابت لعادة الدعوة إلى إصلاح التعليم وبالذات تطوير المناهج؛ فشكّلت لجنة لتقييم ذلك - قبل ربع قرن - ضمّت عدداً من أبرز علماء الشريعة وعلى رأسهم الشيخ ناصر الحمد الراشد رحمه الله والأدباء والمثقفين أو الكتّاب وعلى رأسهم عبد العزيز الرفاعي رحمه الله والقائمة على التعليم وأبرزهم حامد دمنهوري رحمه الله، والمتخصصين فيما دون علوم التربية من فنون اجتماعية ورياضية وطبيعية وفنية، وحرص ولاة الأمر على أن يشترك في هذه اللجنة خيرة من أنجبته هذه البلاد المباركة علماً وخلقاً وخبرة. وبعد بضع سنوات من العمل المتواصل أقرّت اللجنة العليا للتعليم هذه المناهج الجديدة، وبدأ تنفيذها، وفي الوقت نفسه بدأت الشكاوى منها. والشكوى من أنظمة التعليم أو مناهجه أو معلميه أو إدارته أو تأهيله لا تكاد تتوقف في أي زمان وأي مكان وعلى أي حال، لأن

التعليم جزء من حياة كل فرد؛ معلماً أو متعلماً، متأثراً به أو مؤثراً فيه، ولأن أفراد الأمة متفاوتون في نصيب كل منهم من الذكاء والعلم والعقل والخلق، ومتفاوتون في قسمة الله لكل منهم من آثاره. وفيما عدى الأنظمة الشيوعية والاشتراكية الدكتاتورية تيسر للجميع - حتى للصعيفة من بصرهم عن التخصص النظري والعملي وبقدرهم عن التفقه - إبداء رأيهم في التعليم بشرط الوقوف عند حدودهم وعدم محاولة فرض آرائهم؛ فمجرد الاقتناع بالرأي لا يدل على صحته.

وعندما سعى الاتحاد السوفيتي إلى إطلاق القمر الصناعي الأول في الفضاء ضج الأمريكيون الذين من المفاد - بالشكوى وأعيد النظر في التعليم (الرياضيات والعلوم بخاصة)، ولكن أمريكا سبقت إلى النزول على القمر بقرار سياسي وبأيدي من درسوا الرياضيات على النظام القديم.

وعندما تفوقت اليابان في الإنتاج الصناعي الخفيف وبالتالي في المستوى المالي، لاحظ الكثيرون أن السبب تفوق التنظيم التعليمي في اليابان، ولكنه - بعد فحصه - تبين أن النظام التقليدي للتعليم الذي يشكو منه الناس في كل مكان بل يعد أكثر تخلفاً عنه: مسيرة التطوير (التي أشار إليها قبل) لما عرف عن اليابانيين من محافظة على التقاليد والعادات. ثم تقهقر الإنتاج الصناعي في اليابان وبالتالي عانت اليابان مما عانى منه غيرها في الأزمة الاقتصادية العالمية الحاضرة.

ولعل قنابله ومن استشارهم يتذكرون ما يلي:

1) (الحد الأدنى لوقت التعليم الديني) بداية سنة السابعة (أول سنوات المرحلة الابتدائية)، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «علموا الصبي الصلاة ابن سبع» في رواية الترمذي عن سبرة. أو بلوغ أول الفصل الدراسي.

2) (الحد الأقصى لوقت التعليم الديني): خروج الروح، قال الله تعالى: ﴿ومنكم من يتوفى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئاً﴾، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم آل بيته وأصحابه والناس كافة علم النصح حتى اللحظات الأخيرة من حياته فيما رواه البخاري ومسلم وغيرهما. هذا هو شرع الله لهذه الأمة حتى تقوم الساعة، ولو ترك الأمر لأهواء البشر وظنونهم لضاع الدين وضاعت الأمة: ﴿إن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾.

٢) أمر التعليم الديني لا يؤتمن عليه غير أولي العلم (الديني) بالنصوص من الوحي، وبالفقه في هذه النصوص.

وللمحافظة على دين الله (وعلى البلاد والدولة المباركة التي ميزها الله بالتأسيس على منهج الله من أول يوم) يجب فرض رقابة على منهج التعليم من هيئة كبار العلماء أو اللجنة الدائمة فرعاً حتى لا يستمر التخبط الذي وقعت فيه إدارة التعليم الديني في الوزارة إذ سيطر على بعضه ممثلي الحزبية والحركية فشغلوا أوقات التعليم بما سموه الثقافة أو التوعية والتربية الإسلامية مما لا يشبعه ولا يرضي منه جوع، بل طردوا من مقررات العقيدة كتب محمد بن عبدالوهاب المبنية على الآيات والأحاديث ولغة السابقين وفقههم وجاءوا بأفكار ولغة الحزبية المبنية على الظن والابتداع، مثل محمد قطب تجاوز الله عنا وعنه.

٣) وإنه يجب شجب فزع فيناله (وأمثاله ممن يصفون أنفسهم بالمفكرين الإسلاميين أو العلمانيين) من تدخل علماء الشريعة في اختصاصهم (تعليم الشريعة)، وهو (الصحفي الجاهل بشرع الله) يملي توجيهاته على الجميع (ليوقفوا المتدخلين غيره عند حدهم، فإنه فرحوا [مثل فرح القاصر] والذي فليشربوا من بحر الصمت حتى تنفتح مسام عقولهم) كما انفتحت مسام عقله على الرجل المركب الجري، على العلم والحق.

أيه الحرية التي يطلبها الصحفيون لأنفسهم ويحصلون منها على أكثر مما يستحقون، وأكثر مما رضي الله ويفيد بلاد التوحيد والسنة وبالها؟ وأيه مطالبتهم بالرأي والرأي الآخر لخدم الإشباع أهوائهم وغرورهم؟ ولماذا يعاقب غير المختص (في الطب مثلاً) إذا تجاوز حدوده وحكم بظنه ويفرم نتيجة خطئه ولا يعاقب الصحفي (الجاهل بشرع الله وبالتربية والتعليم) إذا تجاوز حدوده الضيقة وطاول شرع الله والعلماء به (فضلاً عن المختصين منهم في التربية والتربية والتعليم)، وعمله لا يقصر عن الإفساد في الأرض، وجزاؤه لا يجوز أيه يقصر عن التعزير بالسجن أو الجلد أو بهما معاً، وكثير قلمه الأهوج أبداً.

٤) ونظريات التربية والتعليم الحاضرة تقوم على الظن والتخمين ٩٥٪ على الأقل، ست خبرتي النظرية والعملية فيها ستين سنة - فلا يجوز للجاهل - وللعالم - أيه يحتكر الصواب فيها لنفسه، بل عليه أيه يسلم رأيه ولو أعجبه، وأيه يبدي رأيه بعد التمحيص والبحث، ويترك الحكم في الأمر لمن ولاه الله الأمر من الأمراء والعلماء ونوابهم.

٥) بدا لي - مثل قبله - أنّ حجم المقرّرات الدّراسيّة كبير، وعملت على تخفيف حمل الطّالب منذ ضمه تجربتي فيما سمّي بالمدارس الشّاملة أثناء قيامي على التّعليم الثّانوي في المملكة المباركة - بما ينزل إلى ٥٠٪ من حمل الطّالب الثّانوي، ونجح التّنظيم إلى درجة ألزمت وزارة المعارف بتعميمه فيما سمّي بالمدارس المطوّرة، ولكنه النّظريه - ومنهم بعضه القائمين على التّعليم اليوم - تسبّبوا في فشل تطويرهم بإعادته إلى التّعليم القديم طمّاً وكيفاً (لا شكلاً)، فقرّر ولاة الأمر - حفظهم الله قدوة صالحة - إلغاءها بعد بضع سنوات من التّطوير الخائب.
ولا أظنّ قبله يحلل مقياساً لحجم المقرّرات المناسب إلّا الكيل بالصّاع أو الوزن بالميزان.
والواقع أنّ ظنّة المقرّرات زيدت قبل ربع قرن استجابة للطّلاب والشّكوى المستمرّة من ضعف الطّلاب في اللّغة والعلوم الشّرعيّة والعربيّة والمهارات والسّلوك، ولو نقصت كمّيّة المقرّرات اليوم لجاءت المطالبة بالزّيادة غداً. ولقد قرأت نصّاً لأفلاطون يشكو - قبل ٢٤٠٠ سنة - من مستوى الجيل الجديد في التّربية، وقرأت كتاب (التّعليم العالي) ومؤلفه (هتشنز) من كبار التّربويين الأمريكيّين ورأس جامعة (شيكاغو) عشرين سنة - يطالب بالعودة إلى عصر أفلاطون الذي اشتكى منه أفلاطون، وطرد الألعاب الرّياضيّة والمهارات الفنيّة بل المرح من الجامعات الأمريكيّة والأوروبيّة.
٦) وعندما كابد أهل المدينة في هذه المملكة المباركة بشكوى من الشّكوى من التّنظيم التّعليمي وكثافته وسوء نتائجه انتدبت نفسي لإقامة بضعة أيّام في قرية نائية من قرى أبها، كانت شكواها: قلّة المقرّرات الدّراسيّة مقارنة بوقت الدّراسة وإنجاز الطّلاب:
كابد الطّلاب في مدرسة الوحيدة الابتدائيّة بمزوده دراستهم للمنهج التّعليمي الرّسمي خلال شهرين من بدء العام الدّراسي، ويتسلّونه في الأشهر السّبعة الباقية بنسخ الكتب الدّراسيّة، حتى تدرّب جميعهم على الخطّ الجميل إضافة إلى الضّخم الجديد جميع مواد الدّراسة. ولم تتميّز القرية عن المدينة والقرى الأخرى إلّا بأنه

أهلها من قبيلة بدوية نزح أهلها (حديثاً) من أحد وديانه بيشه، لم يتوفر لهم بعد الكهرباء ولا الهاتف ولا الماء الجاري ولا الراديو ولا الجرائد ولا التلفاز ولا السيارة، ولا يصلهم من أخبار الخارج أو الداخل ما يعكر صفاء أذهانهم، وكانه المدرسوبه من فريق المصاطب الثانوية الدينية المصرية، وكانه بعصبه الطلاب يمشوبه للدراسة يوميًا مسافة تصل إلى سبعة كيلوات في الغدوة والروحة ستة أيام في الأسبوع.

٧) وعلى ما تقدم؛ فالأمر أعظم من أنه يحتكر الرأي فيه مختص أو غير مختص من القائمين عليه فضلاً عن صحفي لا يتوفر له ما يتوفر لهم من العقل أو العلم أو الخبرة النظرية أو العملية.

بل يجب أن يشترك المعنيون جميعاً من المواطنين (كل في حدود اختصاصه الديني والدنيوي) في دراسة مستفيضة لهذه القضية المعقدة البالغة الأهمية في حياة الجميع الأخروية والدنيوية.

وإذا كان لأحد أن يحرم من إبداء الرأي في ذلك فهم الصحفيون ولهم علينا الآن شاركهم في التحليلات السياسية، بل ليت خطباء الجمع منا يعنون من تدنيس خطب الجمعة (العبادة البقيعية المفروضة) بأقاويل التحليلات السياسية المبنية على الظنة والخرص والإشاعة والهوى. والله ولي التوفيق.